

أثر تطبيق سياسة التيسير الكمي على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2017-2022

The impact of implementing quantitative easing policy on inflation in Algeria during the period 2017-2022

بوقزاطة مولود¹، بوعمامة نصرالدين²¹ مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، (الجزائر)

boukezzata.mouloud@univ-alger3.dz

² مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، (الجزائر)

bouamama.nasreddine@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 01/06/2024

تاريخ القبول: 27/05/2024

تاريخ الاستلام: 22/05/2024

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تبين انعكاسات تطبيق سياسة التيسير الكمي، باعتبارها أداة نقدية غير تقليدية، على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2017-2022.

إن أهم نتيجة تم التوصل إليها هي أن نسبة التضخم في الجزائر، اعتبارا لفترة الدراسة، بلغت ذروتها سنة 2022 بنسبة 9,27%، تطابقا مع تأثير مسببات مؤشر التغير في أسعار المنتجات المستوردة في تحديد التضخم الكلي، لكن دون تناسب مع تطور حجم الكتلة النقدية خلال نفس الفترة، وخلصنا إلى أن التضخم في هذه الحالة هو عبارة عن تضخم مستورد، حدث نتيجة تأثير مؤشر تغيرات أسعار المواد المستوردة.

كلمات مفتاحية: تيسير كمي، تضخم، سياسة نقدية، تمويل غير تقليدي.

تصنيف JEL: E31، E35، E52.

Abstract:

This study aims to discuss the effects of implementing quantitative easing policy, as an unconventional monetary policy instrument, on inflation in Algeria during the period 2017-2022.

The most important result reached is that the changes in inflation rate in Algeria matches the effect of the causes of the change index in the prices

of imported products in determining inflation, but without proportionality to the development of the size of the money supply during this period, and we concluded that inflation in this case is imported inflation. It occurred as a result of the impact of the import price changes index.

Keywords: Quantitative easing; inflation; monetary policy; unconventional financing.

Jel Classification Codes: E31, E35, E52.

1. مقدمة:

في سنة 2014، شهد الاقتصاد الجزائري أزمة مالية نتيجة لشح مصادر التمويل، وذلك بعد نزول أسعار النفط من 110 دولارًا إلى 57.98 دولارًا للبرميل، والذي يعتبر المورد الأساسي للاقتصاد الجزائري. وتبعًا لتآكل أرصدة صندوق ضبط الإيرادات والاحتياطي من العملات الأجنبية، اضطرت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات لتجاوز هذه الأزمة. في سنة 2016، قامت الخزينة العمومية بإصدار القرض السندي ولكن دون تحقيق الأهداف المرجوة نظرًا لاستمرار تدهور أسعار النفط.

ومع تفاقم الأوضاع وفشل السبل التقليدية للتمويل، اعتمدت الحكومة الجزائرية على طرق تمويل غير تقليدية، منها سياسة التيسير الكمي، التي تهدف إلى زيادة موجودات البنك المركزي وخفض معدلات الفائدة على المدى الطويل، وتوفير السيولة المحلية والأجنبية عن طريق الاقتراض المباشر من البنك المركزي، بهدف تعزيز القدرة الائتمانية لتحفيز الطلب الكلي وتغطية العجز في الميزانية.

إن تطبيق الحكومة الجزائرية لسياسة نقدية غير تقليدية كمصدر تمويلي غير تقليدي بديل عن التمويل التقليدي له تأثير في الاقتصاد الكلي عبر عدة قنوات، وإن قراءة سطحية لظاهرة التضخم في الجزائر للمرحلة الممتدة بين سنة 2017 و2022 تدلّ أنه تأثر بتطبيق سياسة التيسير الكمي، وعلى هذا سوف نحاول في بحثنا هذا دراسة مختلف جوانب ظاهرة التضخم ومدى تأثيرها بتطبيق سياسة نقدية توفّر كما هائلًا من السيولة؛ لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين التضخم والكتلة النقدية خلال هذه المرحلة في الجزائر.

1. مفهوم السياسة النقدية.

تختلف وجهات النظر بين المدارس الاقتصادية في فهم مفهوم السياسة النقدية. هناك من يعزز دور النقد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والوصول إلى التوازن العام، بينما يعتبر آخرون أن الأولوية يجب أن تكون للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية والإنفاق العام، مع تأثير طفيف للسياسة النقدية.

ومع ذلك، هناك بعض القواسم المشتركة، حيث هناك اتفاق على أن السياسة النقدية تشمل الإجراءات ذات العلاقة الوثيقة بالنقد والجهاز المصرفي، وبشكل خاص تشمل سياسة الائتمان. كما تتعلق بجزء من السياسة المالية، وتشمل مشكلة الدين العام، وتركيزاً خاصاً على المركز النقدي للدولة أو الحكومة. تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية الحديثة، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها اعتباراً لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم من جهة ممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، كما أنها تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. وتكون تقييدية إذا سعت إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام وخفض التضخم أو رفع سعر صرف العملة الوطنية، أو توسعية إذا سعت لزيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة، تشجيعاً لزيادة الاستثمار ومنه نمو الناتج المحلي الخام. ويمكن القول إن السياسة النقدية هي ما تقوم به الدولة (البنك المركزي) من عمل تؤثر فيه بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية.

2. أدوات السياسة النقدية:

لقد تم التمييز بين نوعين من الأدوات؛ حيث نميز بين أدوات السياسة النقدية التقليدية وأدوات السياسة النقدية غير التقليدية.

2.1. الأدوات التقليدية للسياسة النقدية: تنقسم إلى أدوات كمية وأخرى كيفية وهي:

- أ. الأدوات الكمية: تؤثر السلطات النقدية في حجم الائتمان عن طريق الوسائل والأدوات الآتية:
 - سياسة السوق المفتوحة: تعني تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية عموماً، والسندات الحكومية خصوصاً، بهدف التأثير في كتلة النقود وفقاً لمتطلبات الظروف الاقتصادية. تمكن هذه العمليات البنك المركزي من تصحيح الأخطاء عبر الاستجابة السريعة لاتجاهات السوق.
 - سياسة إعادة الخصم: وهي الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح قروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات. (مفتاح، 2005، صفحة 150)

- سياسة الاحتياطي الازامي: وتعني النسبة التي يحددها البنك المركزي على الودائع البنكية وفقاً للظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة، حيث يُودع هذا الاحتياطي لدى البنك المركزي في شكل أرصدة نقدية أو نقود سائلة. وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه التقنية لأول مرة في سنة 1913 لتأمين طلبات سحب المودعين، ولكن في وقت لاحق أصبحت وسيلة لمراقبة وتعديل سيولة البنوك.

ب. الأدوات الكيفية: يستخدم البنك المركزي أدوات كيفية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي، ومن هذه الأدوات سياسة تأطير الائتمان، والتي تهدف إلى تحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة، وينبع اعتماد هذا الأسلوب من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة. (قدي، 2004، صفحة 80)

2.2. أدوات السياسة النقدية غير التقليدية:

تعتبر السياسة النقدية غير التقليدية واحدة من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد في حالة عدم فعالية السياسة النقدية التقليدية. تتمثل هذه السياسة في شراء السندات الحكومية ذات الأجل الطويل من المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك التجارية، بهدف زيادة سيولة الاقتصاد وتقليل أسعار الفائدة لتقريبها من الصفر، مما يعزز النمو الاقتصادي.

وتُعرّف السياسة النقدية غير التقليدية كمجموعة من الأدوات الحديثة للسياسة النقدية، تُطبقها البنوك المركزية في ظروف اقتصادية خاصة مثل الأزمات المالية والاقتصادية، وتشمل تقديم تسهيلات كمية وتوفير السيولة بالعملة المحلية والأجنبية لدعم سير القطاع المالي وحماية الاقتصاد من تداعيات الأزمات المالية. كما تُعرّف على أنها تشمل مجموعة من التدابير غير التقليدية التي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة، مثل: توجيه توقعات المتعاملين حول أسعار الفائدة المستقبلية الرئيسية، زيادة حجم التزامات البنك المركزي والقاعدة النقدية، وتعديل أصول البنك المركزي.

1.2.2. أداة أسعار الفائدة المنخفضة جداً والممتدة لفترة طويلة: سادت أسعار الفائدة الرئيسية الحقيقية المنخفضة لفترات طويلة في أغلب الاقتصاديات المتقدمة في عدة دول، إذ يتخذ البنك المركزي قرار خفض معدل الفائدة عندما يلاحظ بطء معدلات النمو الاقتصادي، من أجل ضخ كميات كبيرة من السيولة لدفع حركة الاقتصاد بشكل عام لتصل إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي. وترتكز هذه الأداة من خلال الالتزام الصريح أو الضمني للبنك المركزي للحفاظ على معدل الفائدة الرئيسي القريب من الصفر لفترة معينة، بهدف ترسيخ التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة عند مستوى جد منخفض، مما يؤدي

بالضرورة إلى انخفاض معدل الفائدة وارتفاع توقعات التضخم التي تولدها السياسة النقدية التوسعية المنتهجة للبنك. (بديار، 2020، صفحة 105)

2.2.2. **التسهيل النوعي (الائتماني):** تركز سياسة التسهيل النوعي على تغيير تركيبة أصول ميزانية البنك المركزي دون الحاجة إلى زيادة حجمها، بهدف تغيير الأسعار المرتبطة بالأوراق المالية المستهدفة بدلاً من زيادة الاحتياطات الإضافية للبنوك، وتركز على مزيج من القروض والأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك المركزي، مما يؤثر على شروط الائتمان للشركات والأفراد.

تشمل سياسة التسهيل النوعي زيادة المعروض النقدي عبر شراء أصول من القطاع الخاص مثل سندات الشركات والأوراق المالية المدعومة برهن عقاري، بهدف الوصول إلى معدل الفائدة المستهدف وتسهيل شروط التمويل للشركات والمؤسسات المالية وتحسين الظروف المالية في قطاعات السوق المالية. وعلى الرغم من أن هذه السياسة تؤدي إلى تغيير مكونات أصول البنك المركزي دون التأثير على حجم الميزانية العمومية للبنك، إلا أنها تعرض البنك المركزي لمخاطر مثل خسائر تتعلق بفقدان الضمان المشتري.

- **التسهيل الائتماني المباشر:** يهدف إلى تخفيف نقص السيولة وفروق الائتمان في بعض أسواق الائتمان من خلال شراء الأوراق التجارية وسندات الشركات والأوراق المالية المدعومة برهونات عقارية في ظل معدلات الفائدة المنخفضة جداً. تقلل هذه السياسة من العرض الخاص لمستثمري القطاع الخاص مما يؤدي إلى زيادة أسعار الأصول وتقليل العائدات.

تؤثر هذه السياسة بشكل كبير على القناة المصرفية لتوجيه التمويل، حيث يُمكن التخفيف من قيود الميزانية العمومية بسهولة أكبر مقارنة بسياسة التسهيل الكمي. ومن الملاحظ أن التأثير الأكبر يتجلى في قناة الإقراض المصرفي، حيث يتفاعل البنك المركزي مباشرة مع القطاع الخاص مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان في ميزانيته العمومية.

تهدف هذه السياسة إلى توجيه التمويل بشكل مباشر للقطاع الخاص، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان التي يمكن أن تؤثر على استقلالية الميزانية العمومية للبنك المركزي. ويلاحظ أن التسهيل الائتماني المباشر لا يغير حجم الميزانية العمومية للبنك المركزي، وبالتالي لا يؤثر على المعروض من القاعدة النقدية.

-التسهيل الائتماني غير المباشر: يحاول البنك المركزي توفير السيولة طويلة الأجل للبنوك مع إمكانية تقليل شروط الاقتراض لتعزيز الائتمان المصرفي كما يمكن أن يجعل المؤسسات المالية تعتمد على البنك المركزي على المدى الطويل من حيث التمويل، فيقوم بمنح القروض لفئات مستهدفة مقابل سندات قصيرة الأجل، أو سندات متوسطة الأجل (أوراق مالية مدعومة بأصول) أو أخرى طويلة الأجل) سندات حكومية).

3.2.2. التيسير الكمي (التسهيل الكمي): تم تطبيق سياسة التيسير الكمي لأول مرة في اليابان، وذلك ردًا على حالة الانكماش التي شهدتها الاقتصاد الياباني في سنة 1990، حيث خفّض البنك المركزي الياباني سعر الفائدة من 7% إلى 0%، واعتمد البنك المركزي الياباني سعر الفائدة الصفري وزيادة مستوى الاحتياطات النقدية بدلاً من التركيز على أسعار الفائدة القصيرة الأجل لتعزيز السيولة في الاقتصاد. ومن خلال شراء السندات الحكومية حافظ بنك اليابان على معدلات الفائدة القصيرة الأجل عند الصفر، فزادت سيولة البنوك التجارية لتشجيع الإقراض الخاص، مما أدى إلى ترك كميات كبيرة من الاحتياطات الفائضة.

بعد أزمة سنة 2008، اعتمد البنك الفيدرالي الأمريكي سياسة التيسير الكمي كأداة لمعالجة الأزمة، واعتمدها بنك إنجلترا في مارس 2009، واتبع البنك المركزي الأوروبي نفس النهج في سنة 2015.

- مفهوم التيسير الكمي: هو سياسة نقدية غير تقليدية يستخدمها البنك المركزي لتنشيط الاقتصاد عندما تصبح أدوات السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، بعد أن خفض أسعار الفائدة إلى الصفر، لاستعادة الثقة في الأسواق المالية بشراء كميات كبيرة من الأوراق المالية غالباً تكون السندات الحكومية التي تحتفظ بها الشركات والبنوك أو المستثمرون وحتى لو كانت تلك السندات لدولة في حالة عجز مالي، وذلك قصد تحقيق هدف الوصول إلى خفض تكلفة الاقتراض للدول المتعثرة أو بالأحرى خفض العائد على السندات السيادية، كما يعتبر التيسير الكمي حركة يقوم بها البنك المركزي عند سعيه للحد من أثر الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار دون مقابل حقيقي)، يسمح هذا الإجراء بزيادة الاحتياطات الفائضة لدى البنوك، كما أن النقود الجديدة تستخدم أساساً لشراء الأصول من المؤسسات المالية، فتتدفق هذه الأموال إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد بهدف تشجيع الطلب والاستثمار، وقد تم استخدام التسهيل الكمي في الولايات الأمريكية

المتحدة، اليابان والمملكة المتحدة (بـ 1700 مليار دولار) للتخفيف من أثر الأزمة المالية 2008-2009. (صاري، 2016، صفحة 9)

-**طريقة عمل أداة التيسير الكمي:** عند حدوث ركود اقتصادي أو كساد، يتعرض النظام المصرفي لنقص حاد في السيولة، حيث تتوقف عمليات التمويل بسبب عدم قدرة البنوك على استعادة أموالها، تبدأ البنوك في البحث عن أدوات استثمارية أقل خطورة؛ مثل السندات الحكومية، مما يؤدي إلى نقص السيولة في القطاعات الاقتصادية الأخرى. تُخفّض الفائدة إلى حدود الصفر لتسهيل الحصول على السيولة بتكلفة قريبة من الصفر، مما يتيح للبنوك الحصول على أموال بتكلفة منخفضة.

تبدأ المرحلة الثانية من مراحل التيسير الكمي بامتصاص الأصول المتعثرة التسديد من القطاع المصرفي وذلك بشراء الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية؛ وهذا ما كان سبب أزمة الرهن العقاري التي ضربت الاقتصاد الأمريكي إذ خصص بنك الاحتياطي الفيدرالي ما يعادل مليار دولار لشراء هذه الأصول المتعثرة فيما يعرف بخطة التيسير الكمي الأولى، والخطوة الأخيرة في مواصلة التيسير الكمي هي قيام البنك المركزي بشراء سندات حكومية (شويش و عبد الباري أحمد، 2014، صفحة 125).

3. قنوات تأثير أدوات السياسة النقدية غير التقليدية في الاقتصاد.

إنّ الهدف الأساسي من اللجوء إلى الأدوات الحديثة للسياسة النقدية هو استخدام تأثير هذه الأدوات في الاقتصاد الحقيقي للقضاء على الأزمة أو التخفيف من حدتها عن طريق مجموعة من القنوات نذكر منها ما يلي:

أ. **قناة التضخم:** يمكن أن يؤدي التيسير الكمي إلى ارتفاع معدلات التضخم إذا لم يتم تنفيذه بحذر، حيث يمكن أن يُحدث زيادة في الإمداد النقدي تفوق الحاجة الفعلية. إن شراء البنك المركزي للأصول المالية، كجزء من عملية التيسير الكمي، قد تحفز البنوك التجارية على زيادة الإقراض، مما يعزز الاستهلاك والاستثمار، مما قد يؤدي إلى التضخم.

عندما يكون الطلب على النقود غير مرن جدًا بالنسبة لمعدلات الفائدة، أو عندما تكون معدلات الفائدة قريبة من الصفر، يمكن تطبيق التيسير الكمي لزيادة المعروض النقدي. وقد تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى انخفاض قيمة العملة مقابل العملات الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التوقعات بزيادة التضخم نتيجة للتيسير الكمي إلى تقليل معدلات العائد الحقيقية، مما يؤثر على الاستثمارات واختيارات الادخار.

ب. **قناة سعر الصرف:** تقلل التخفيضات في قيمة العملة من قوة شراء المستوردين، حيث تزيد تكاليف البضائع المستوردة. كما يمكن للبنوك الاستفادة من هذه الأموال الجديدة عن طريق الاستثمار في الأسواق الدولية المرتبطة بالسلع الأساسية، بدلاً من تقديم القروض للشركات المحلية التي قد تواجه صعوبات في الحصول على التمويل.

ج. **قناة توازن المحافظ المالية:** حيث تقوم على فرض أن الأدوات المالية ليست بديلة لبعضها البعض بشكل مطلق في محافظ المستثمرين، وبالتالي فإن التغيرات في صافي العرض المتاح من هذه الأدوات للمستثمرين يؤثر على معدل العائد الذي تحققه، وكذلك على تلك الأدوات المالية البديلة، لذا فقيام البنك المركزي بشراء السندات طويلة الأجل يؤدي إلى تقليل معدلات العائد عليها نتيجة لانخفاض العرض وبالتالي ارتفاع أسعارها الأمر الذي يدفع المستثمرين إلى شراء سندات مشابهة في الخصائص من حيث المخاطرة ومدة الاستحقاق وهو ما يخفض من معدل العائد على الأصول الأخرى أيضاً مما يزيد من حجم الإقراض. (مطاوي و راشد، 2016، صفحة 14)

د. **قناة السيولة:** من خلال قيام البنك المركزي بتوفير السيولة للبنوك في مقابل الأصول طويلة الأجل مما يسهم في إقبالها على زيادة تقديم الأصول للمستثمرين من أفراد وشركات.

هـ. **قناة الثقة:** إنّ قناة الثقة هي نتيجة مباشرة لتوقعات المستهلك فيما يتعلق بتنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية، والتي من المفترض أن ترسم النظرة الاقتصادية، وبالتالي فإن الثقة الأفضل تشجع على الاستثمار والإنفاق، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة سعر الأصول عن طريق تخفيض علاوة المخاطر.

و. **قناة الإقراض المصرفي:** يقوم البنك المركزي بعمليات الشراء طويلة الأجل من البنوك التجارية فترتفع نسبة الاحتياطيات لديها، فتقوم بإقراض احتياطياتها للأفراد والشركات مما يحفز على زيادة الاستثمارات.

4. ميزات البيئة الاقتصادية في الجزائر قبيل تطبيق سياسة التيسير الكمي:

لضمان فعالية استخدام آلية التيسير الكمي في الجزائر لتحفيز الاقتصاد، هناك عدة اعتبارات يجب

أن نضعها في الحسبان. يمكن تلخيص هذه الاعتبارات كما يلي:

1. عمق السوق المالية: يجب أن تكون هناك سوق مالية نشطة وقوية، تتضمن سوق الأوراق المالية والبنوك ومع ذلك. في الجزائر، تواجه هذه السوق ضعفاً، ويفتقر النظام المصرفي إلى الثقة، مما يجعل من التطبيق الفعال لهذه السياسة تحدياً كبيراً.

2. تأثير سعر الفائدة: في الظروف الاقتصادية العادية، يؤدي تخفيض سعر الفائدة إلى زيادة الإقراض والاستثمار. ومع ذلك، في الجزائر، لا يؤثر سعر الفائدة بشكل كبير على قرارات الاستثمار، والودائع في البنوك لا تجذب المدخرين، مما يقلل من فعالية سياسة التيسير الكمي.

3. غياب المرونة الاقتصادية: يجب أن يكون الاقتصاد قادرًا على التكيف مع تغييرات السياسة النقدية والمالية. ومع ذلك، في الجزائر، يعاني الاقتصاد من قلة المرونة، وهو متموقع بشكل كبير على الاستيراد، مما يقلل من فعالية السياسات النقدية والمالية.

4. الأثر على العملة: قد يؤدي التيسير الكمي إلى انخفاض قيمة العملة، مما يؤثر على المستوردين ويزيد تكاليف الاستيراد. ومع ذلك، قد يكون لهذا الانخفاض بعض الفوائد التنافسية، لكنه يمكن أيضًا أن يثير مخاوف من حروب العملات والسياسات التجارية التدميرية.

بناءً على هذه الاعتبارات، يبدو أن استخدام آلية التيسير الكمي في الجزائر قد لا يكون فعالاً على الأقل في ظل هذه الظروف، ويتطلب إصلاحات هيكلية وتحسين الظروف الاقتصادية قبل اللجوء إليها.

5. أسباب اللجوء إلى تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر:

أدت الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر منذ منتصف سنة 2014 إلى اتباع سياسة نقدية غير تقليدية والتي عُرفت محليًا بالتمويل غير التقليدي، فبعد أن كانت مداخيل المحروقات تمثل 29.9% من الناتج الداخلي الخام للبلاد في سنة 2013 انخفضت هذه النسبة إلى 18.9% في سنة 2015 بسبب تهاوي أسعار النفط، وبالتالي فقدان ما يزيد عن 60% من المداخيل من العملة الأجنبية. (Bank of Algeria, 2015)

جعلت هذه الوضعية موازنة الدولة تعاني من عجز في سنوات ما بعد انهيار أسعار النفط، فقد بلغ العجز في موازنة سنة 2017 مبلغ 1247.7 مليار دينار جزائري، ثم ارتفع إلى 1913.5 مليار دج في موازنة سنة 2018؛ وهو ما يمثل 18% من الناتج الداخلي الخام للبلاد بعد أن كان يمثل حوالي 15.5% سنة 2015، أثر هذا العجز في الموازنة بدوره على العجز في الخزينة العامة للبلاد، (والتي يُحسب رصيدها برصيد الموازنة العامة + رصيد حسابات التخصيص الخاص + رصيد عمليات الخزينة)، وقامت الحكومة بتغطية جزء كبير هذا الأخير بالتمويل غير التقليدي.

6. ماهية التضخم

باعتبار التضخم ظاهرة اقتصادية تؤثر على العديد من اقتصاديات العالم وبحكم ارتباطها بالاختلالات الاقتصادية والمالية والمصرفية فقد تعددت مفاهيمه، فتعريف الظاهرة ونوعها يرتبط مباشرة بدرجة صلتها بالمشكلة والاختلال والعوامل المتسببة في تكوينها، بالإضافة إلى أن خصائص التضخم تعتبر وسيلة في تحديد التعريف والمفهوم.

أ. تعريف التضخم: اختلف حول إعطاء تعريف واف للتضخم نظراً لتشعبه وارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والتي من شأنها أن تؤثر عليه وتتأثر به مثل حجم الكتلة النقدية، سعر الصرف، التوظيف الكامل، البطالة، العرض والطلب، رأس المال... الخ، ومن أشهر المفاهيم المتعارف عليها للتضخم أنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار. ويعتبر التضخم ظاهرة مزدوجة تعكس إحداها الأخرى، تتمثل في تآكل القدرة الشرائية لوحدة النقد، وارتفاع المستوى العام للأسعار. (عبد المطلب، 2013، الصفحات 135-136)

يعتبر التضخم حركة مستمرة من خلالها يرتفع المستوى العام للأسعار، مهما كان سبب الارتفاع سواء بسبب زيادة كمية النقود أو عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي أو غيرها. (سنوسي و بن البار، 2015، صفحة 55)

7. فروع التضخم:

تعرف للتضخم عدة فروع تدخل ضمنه من خلال معناه الاقتصادي نذكر منها ما يلي: (غازي حسين عناية، 2006، الصفحات 10-11)

- التضخم في الدخل: ويعني الزيادة والارتفاع في معدل الأجور أو الدخول النقدية للأفراد،
- التضخم في الأسعار: أي الارتفاع غير الاعتيادي في الأسعار وهذا الارتفاع يكون مفرطاً وغير عادي،
- التضخم في التكاليف: ويمثل الارتفاع الحاصل في تكلفة عوامل الانتاج الرائجة في أسواق السلع والخدمات،
- التضخم في العملة: ويقصد به كل زيادة كبيرة ومستمرة في الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق.

لكن وبمجرد ذكر مصطلح التضخم ينصرف إلى التفكير أن المصطلح يقصد به تضخم الأسعار نظرا للقدرة التأثيرية لهذا النوع من التضخم على الاقتصاد والأفراد بصفة مباشرة إذا ما قرن بالمعاني

والدلالات السالفة الذكر وخاصة في الكتابات الاقتصادية. يركز التضخم على ثلاث أساسيات تفسر كيفية تفاعله وتأثيره على الاقتصاد والمجتمع:

أولاً، التضخم ليس مجرد زيادة في الأسعار فقط، بل هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية معقدة تتأثر بعوامل متعددة في جميع قطاعات الاقتصاد، حيث تعتبر النقود أداة ومحركاً أساسياً لحركية القطاعات الاقتصادية. ثانياً، من منظور بنائي، نجد أنه يفضل التركيز على دراسة العلاقة بين الأسعار بدلاً من التركيز فقط على مستوى الأسعار ذاته. يعكس التضخم عدم توازن في هذه العلاقات بين مختلف السلع والخدمات، يؤدي هذا التوازن الضعيف في هيكل الأسعار إلى زيادة في الأسعار بصورة عامة، سواء كانت مطلقة أو نقدية، مما يعكس تأثيرها على مستوى الأسعار بشكل عام. ثالثاً، لا يعني التضخم بالضرورة انخفاض قوة الشراء لكل النقود، بل يعني التضخم انخفاضاً في قوة الشراء لأولئك الذين يحملون النقود بدرجات متفاوتة، وهذا ما يفسر تأثير أصحاب الدخول الضعيفة.

8. خصائص التضخم

يتميز التضخم بعدة خصائص تميزه عن غيره من الظواهر الاقتصادية والتي يمكن تلخيصها في:

- أ. يشير التضخم إلى زيادة مستمرة في جميع أسعار السلع والخدمات؛
- ب. يتم قياس التضخم عادة باستخدام معيار المستوى العام للأسعار؛
- ج. يعبر التضخم عن زيادة ملموسة في المستوى العام للأسعار، وغالباً ما يستمر هذا الارتفاع لفترة زمنية طويلة نسبياً.

على الرغم من أن التغيرات السريعة في الأسعار قد تؤثر بشكل كبير على المجتمع، إلا أنها لا تصنف عموماً تحت مفهوم التضخم، بل يمكن وصفها بأنها تغيرات في الأسعار النسبية.

9. أنواع التضخم: للتضخم العديد من الأنواع تتباين حسب وجهات النظر، ومن أهم الأنواع:

- 1.9. من حيث إشراف الدولة على الأسعار: هنا نميز نوعاً واحداً، وهو التضخم الظاهر أو المفتوح.
- 1.1.9. التضخم الظاهر: ينشأ بشكل تلقائي دون تدخل من السلطات، حيث يتمثل في ارتفاع مستمر في الأسعار كرد فعل طبيعي على زيادة الطلب. وبمعنى آخر، ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب دون أي عراقيل من الحكومة. يُطلق على هذا النوع من التضخم عدة أسماء مثل التضخم الصريح أو التضخم الطليق، ويظهر عندما تتخذ الحكومة قرارات برفع القيود وتحرير الأسعار، أو تنتشر الأسعار المبالغ فيها بشكل هائل في السوق السوداء لبعض السلع.

- 2.9. من حيث القطاعات الاقتصادية: نميز في التصنيف من حيث القطاعات الاقتصادية نوعين من التضخم وهما التضخم السلعي والتضخم الرأسمالي. (عبد المطلب، 2013، صفحة 15)
- 1.2.9 التضخم السلعي: Commodity Inflation يحدث في قطاع السلع الاستهلاكية، حيث يعمل هذا النوع من التضخم على دفع المنتجين لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل عام.
- 2.2.9 التضخم الرأسمالي Capital Inflation: يحدث في قطاع السلع الاستثمارية، بسبب زيادة تكاليف إنتاج وتصنيع هذه السلع مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار على مستوى الاقتصاد بشكل عام.
- 3.9. من حيث حدة التضخم
- 1.3.9 التضخم الجامح أو السريع Hyper (Gallop) Inflation ويحدث عادة خلال فترة زمنية قصيرة. يتمثل في زيادة كبيرة في مستوى الأسعار العامة للسلع والخدمات تتبعها زيادة مماثلة في الأجور وتصاحبها زيادة في تكاليف الإنتاج، مما يخفض ربحية وإنتاجية المقاولين ورجال الأعمال. يشكل هذا النوع من التضخم تهديداً لانهيار النظام النقدي؛ حيث يفقد النقد وظائفه الأساسية، ويؤدي إلى فقدان الثقة في النقود تماماً، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها واللجوء إلى التبادل بالمقايضة بدلاً من الدفع بالنقود. يمكن أن تصل معدلات التضخم في هذا النوع إلى مستويات مرتفعة جداً تتجاوز 500% سنوياً، ويحدث ذلك بشكل خاص في الدول النامية مثل دول أمريكا اللاتينية.
- 2.3.9 التضخم الزاحف Creeping Inflation: يُعرف هذا النوع من التضخم بارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات، ويتميز بعدة جوانب:
1. يتسم بالزيادة المستمرة والمتتالية في الأسعار على المدى الطويل،
 2. يتفاوت في الحدوث من بلد لآخر، ويختلف أيضاً من قطاع لآخر داخل نفس الاقتصاد.
 3. يتغير معدله باختلاف الفترات الزمنية، ويتميز بالتنوع في زيادات أسعار السلع والخدمات.
- يعتبر التضخم الزاحف ناتجاً عن التزايد المستمر في الأسعار، وليس بسبب زيادة الإصدار النقدي أو الائتمان المصرفي، مما يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية.
- 4.9. التضخم من حيث المصدر:
- نميز في هذا التصنيف نوعين من التضخم وهما:

1.4.9. التضخم المستورد Imported Inflation ينتشر هذا النوع بكثرة في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وبتتج عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، كما قد يحدث بسبب انخفاض أسعار الصرف للعملة المحلية مقارنة بعمالات الدول التي تستورد منها السلع والخدمات.

2.4.9. التضخم المصدر Exported Inflation ينتشر هذا النوع من التضخم بكثرة في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، ويحدث بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية من الدولارات والذي ينتج بسبب ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار، كما ينتشر أيضاً بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بعمالات الدول التي نستورد منها السلع والخدمات.

5.9. التضخم من حيث أسباب النشوء: يمكن أن يحدث بسبب مجموعة العوامل، منها:

- **التضخم من جانب الطلب:** يحدث عندما يظل حجم السلع المعروضة في السوق ثابتاً، بينما تزيد كمية النقود المتداولة، مما يؤدي إلى مطاردة كميات كبيرة من النقود قليلاً من السلع.
- **التضخم من جانب التكلفة:** يحدث عندما تزيد تكلفة إنتاج السلع الاستهلاكية والصناعية، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في أسعارها، ويمكن أن يحدث أيضاً بسبب زيادة في أجور العمال.
- **التضخم الناتج عن التغيرات الكلية في تركيب الطلب الكلي:** حيث يمكن أن يحدث تضخم نتيجة لتغيرات شاملة في الطلب على المستوى الوطني.

- **التضخم الناتج عن المحاصرة من قبل دول خارجية:** كما حدث في العراق وكوبا نتيجة لحصارهما، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع، نتيجة لعدم القدرة على الاستيراد.
- **زيادة الفائدة النقدية:** إن زيادة قيمة الفائدة النقدية فوق قيمتها الحقيقية هي واحدة من أهم أسباب التضخم، كما أوضحه جوهان فيليب يتمان في كتابه "كارثة الفوائد"، وآدم سميث في كتابه "ثروة الأمم".

6.9. أنواع أخرى للتضخم: يضم التضخم أنواعاً أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

1.6.9. التضخم العنيف يُعتبر نهاية لظاهرة التضخم الجامح، ويؤدي إلى انهيار النظام النقدي بأكمله. وقد وصفه آرثر لويس باعتبار معدل تضخمي يبلغ حوالي 5٪ سنوياً لمدة أربع سنوات متتالية كحد أقصى للتضخم الزاحف. وعند تجاوز هذا المعدل، يدخل الاقتصاد في مجال التضخم العنيف، حيث تفقد النقود وظائفها الاقتصادية ما عدا وظيفة وسيط للمبادلة.

2.6.9. التضخم البطيء: فيبدو أحياناً متقلبا وأحياناً ثابتاً، ويرى الاقتصاديون أنه معدله يتراوح بين 3٪ و5٪، وقد يعتبر جيداً لأنه يشكل حافزاً للمنتجين لزيادة إنتاجهم.

3.6.9. التضخم الركودي: ويشير إلى وجود تضخم يتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة، ويعكس حالة ركود في الاقتصاد.

10. أسباب التضخم:

هناك آراء متباينة بشأن أسباب التضخم، بين من ينظرون إلى الطلب كسبب رئيسي وبين الذين يركزون على العرض، كما يرى فريق آخر أن الخلل في الأنظمة الاقتصادية يلعب دوراً في حدوث التضخم.

1.10. التضخم الناشئ عن الطلب: والذي يستند إلى تحليل كل من كينز وفيكسل، يتعلق هذا النوع من التضخم بتفاعل الطلب والعرض في الاقتصاد عندما يكون الطلب على السلع والخدمات أكبر من العرض المتاح لها في المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة في مستويات الأسعار في الاقتصاد. (ملاك، 2000، صفحة 447)

ونجد من بين العوامل الدافعة للطلب الفعلي نحو الارتفاع:

- **زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري:** يمكن أن ينشأ هذا الوضع عن فجوة بين زيادة في الطلب النقدي والمنتجات المتاحة، حيث تبقى الخدمات دون توازن مع الزيادة في الطلب النقدي الكلي.
 - **التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف:** تسعى الدولة إلى تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، ولذا تشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بتخفيض أسعار الفائدة، يساهم هذا الإجراء في تحويل الاقتصاد من حالة الكساد إلى حالة النمو، بفضل تسهيلات الائتمان التي تُمنح.
 - **العجز في الميزانية:** يعتبر العجز في الميزانية وسيلة سهلة تلجأ إليها الدول لتمويل مشاريعها وتحقيق خططها التمويلية، وغالباً ما يتم تخطيطه بشكل متعمد من قبل الحكومة.
 - **تمويل العمليات الحربية:** قد يحدث التضخم نتيجة لارتفاع تمويل النفقات العسكرية، سواء خلال فترة التهديدات الأولية أو بعد انتهاء المواجهات.
 - **التوقعات والأوضاع النفسية:** يمكن أن تكون التوقعات والأوضاع النفسية للأفراد سبباً في تفاقم ظاهرة التضخم، فقد تؤدي التوقعات بارتفاع الأسعار في المستقبل إلى زيادة في اقتناء السلع الاستهلاكية.
- 2.10. التضخم الناشئ عن العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو الانخفاض:** قد يعود التضخم إلى انخفاض في المعروض من السلع والخدمات بالنسبة لمستوى الطلب الكلي الفعلي السائد عند مستوى الاستخدام الشامل، وقد يصبح الجهاز الإنتاجي معطلاً أو ضعيفاً يتصف بعدم المرونة في كفاية الطلب الكلي الفعلي لأسباب كثيرة منها: عدم كفاية الجهاز الإنتاجي، النقص في العناصر الإنتاجية...

3.10. التضخم الناشئ عن زيادة النفقات: أي أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يرجع هنا إلى زيادة تكاليف عناصر الإنتاج، دون حدوث أي تغيير في الطلب، وإن أكبر سبب في زيادة نفقات الإنتاج يتمثل في زيادة معدلات الأجور، بسبب رغبة العمال في زيادة دخوله. فتحوّل المشروعات تكاليف الزيادة في النفقات إلى المستهلك النهائي من خلال زيادة مستوى الأسعار. ويرجع سبب تضخم النفقات عموماً إلى:

- ارتفاع في أسعار الواردات: وينعكس ذلك على تكاليف الإنتاج، مما يرفع أسعار السلع والخدمات.
- ارتفاع هامش الربح: في حالة زيادة هوامش الأرباح، دون زيادة في حجم النفقات الفعلية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قيمة النفقات بشكل طبيعي.

- ارتفاع أسعار مستلزمات وسائط الإنتاج: حيث أن الارتفاع في تكاليف الإنتاج يدفع أصحاب المشاريع إلى محاولة تعويض هذه التكاليف، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.
- ارتفاع الأجور: زيادة الأجور تشكل جزءاً كبيراً من النفقات، تحت ضغط حركة النقابات. ينعكس هذا الارتفاع في الأجور عادة على المستهلكين من خلال رفع أسعار السلع والخدمات.

4.10. التضخم البنائي أو الهيكلي: تعكس تأثيرات الظاهرة التضخمية على الهيكل الاقتصادي تأثيرها بشكل مباشر على مختلف جوانب الطلب، والنفقات، والإنتاج، وتحدث هذه التأثيرات نتيجة للسلوكيات الهيكلية في الاقتصاد، مثل طبيعة المشاريع والقطاعات الاقتصادية. ويرجع الهيكليون نشوء هذا النوع من التضخم إلى سببين رئيسيين: (الجنابي، 2014، صفحة 29)

- أولاً، تعاظم مشكلة الغذاء نتيجة لتباطؤ الإنتاج والاعتماد على الواردات لتلبية الحاجيات الغذائية؛
- ثانياً، العجز في ميزان المدفوعات، مما يخفض قيمة العملة وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

11. الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن حدوث ظاهرة التضخم

تحمل الظواهر التضخمية آثاراً اقتصادية واجتماعية خطيرة، حيث تؤثر على جميع القطاعات، ويصعب علاجها نظراً لعمق جذورها في النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

1.11. الآثار الاقتصادية لظاهرة التضخم: يُعتبر التضخم ظاهرة تتجاوز نطاقها المالي، حيث يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني الحقيقي والثروة بشكل عشوائي بين أفراد المجتمع، ويمكن تلخيص أهم تأثيراته الاقتصادية والاجتماعية كالتالي:

- تفاقم العجز في الميزانية العامة، حيث يتزايد الإنفاق الحكومي بسبب ارتفاع تكاليف المشتريات وتلبية الحاجيات، مما يزيد الحاجة لتمويل إضافي لمواجهة هذا التحدي.
 - تأثير سلبي على القوة الشرائية، حيث يؤثر التضخم سلبًا على الأفراد ذوي الدخل المنخفضة، مثل صغار التجار والحرفيين والمتقاعدين، ويؤدي إلى تقليل مدخراتهم واستثماراتهم المستقبلية.
 - تدهور وظيفة النقود لأن النقود تفقد قدرتها على الحفاظ على القيمة مما يدفع الأفراد إلى الادخار السلبي وتقليل استثماراتهم.
 - زيادة ظاهرة الاحتكار، حيث يزداد الاحتكار بين التجار نتيجة للتوقعات التضخمية المستمرة.
 - انتشار المضاربة وزيادة مخاطر التضخم يؤدي إلى زيادة المضاربة والمخاطرة في الأسواق، حيث يتحول الاهتمام إلى الاستثمارات غير المنتجة والمضاربات المالية.
 - تأثير سلبي على ميزان المدفوعات، حيث يزيد التضخم الطلب على السلع المستوردة مما يسبب عجزًا في ميزان المدفوعات.
 - حدوث الركود الاقتصادي؛ فالتضخم يزيد من احتمالية حدوث الركود الاقتصادي مما يتسبب في تفاقم ظاهرة البطالة.
 - تأثير سلبي على معدلات الفائدة؛ حيث يسبب التضخم تشاؤم المقرضين ويؤدي إلى إحصامهم عن الإقراض، مما يؤثر على حجم الاستثمارات.
- 2.11. الآثار الاجتماعية للتضخم:**

للتضخم تأثيرات اجتماعية ملموسة، ومن بين هذه التأثيرات:

- خلق الطبقة في المجتمع،
- تراجع أهمية القيم الإنسانية والوازع الديني في المجتمعات، مقابل الاهتمام بالمكاسب المالية.
- زيادة أزمة السكن والهنوسة بما يهدد استقرار الأسرة وتماسكها.

12. تطور التضخم في الجزائر للفترة الممتدة 2017-2022 :

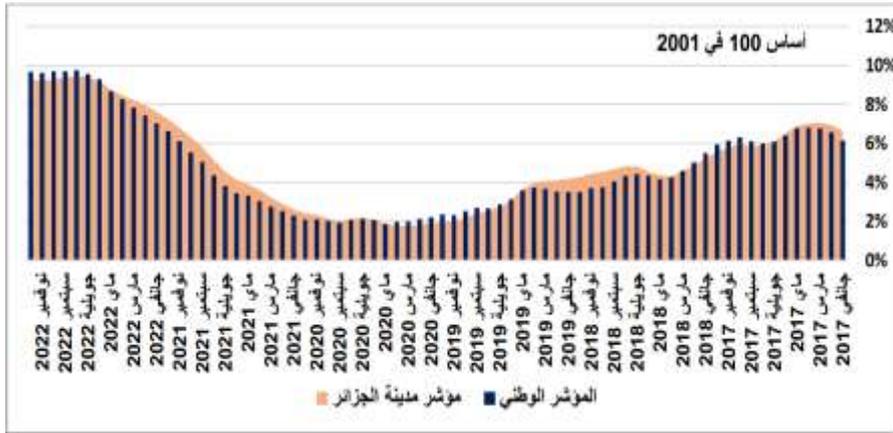
كما سبق، تبين لنا أن التضخم ظاهرة اقتصادية تختلف أسبابها من بلد إلى آخر، والحقيقة أن ديناميكيات التضخم في البلدان النامية المصدر للنفط أكثر صعوبة على الأقل لسببين: أولاً، ما لم يتم استثمار معظم إيرادات النفط في القطاع الحقيقي، يصبح التضخم لا مفر منه. ثانيًا، بقي مستوى التضخم مرتفعًا على مر السنين، على الرغم من عدم مرونة الطلب على المحروقات الهيدروكربونية وقدرة هذه الصادرات على زيادة قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى.

تعتبر الجزائر واحدة من أكبر ثلاث دول منتجة للنفط في إفريقيا ومن أكبر عشرة مصدرين للنفط في العالم. في سنة 2021، كان هذا القطاع يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات، حيث بلغ حوالي 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 82٪ من إيرادات التصدير، وحوالي 60٪ من إيرادات الموازنة الإجمالية. ومثل العديد من البلدان النامية الأخرى المصدرة للنفط، ستستفيد الجزائر من زيادة قصيرة الأجل في أسعار النفط والغاز نتيجة للضغوط الحالية على أسواق الطاقة العالمية. ومع ذلك، حتى وإن كان الاقتصاد الجزائري يظهر بعض القوة في سنة 2022 بعد أن ظهرت قدرة على التأقلم مع الموجات المتتالية للجائحة COVID-19 وآثارها، فإن ارتفاع التوترات التضخمية لا مفر منه.

لذلك، فإن فحص وتحديد ديناميكيات ومحددات التضخم في الجزائر يعد مسألة أساسية، سنسلط الضوء على هذا الموضوع من خلال التركيز على جوانب ظاهرة التضخم في الجزائر على المدى القصير والطويل المتمثل في مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى 2022 كما يلي:

1.12. تطور الأسعار عند الاستهلاك:

1.1.1.2. الأسعار عند الاستهلاك: في سنة 2022، شهد المؤشر الوطني للأسعار الانتقالية تسارعاً ملحوظاً خلال فترة سنة واحدة، حيث ارتفع معدل التضخم إلى 9.70٪ مقارنة بنسبة 6.62٪ في سنة 2021، ليصل إلى مستوى التضخم الأعلى المسجل منذ سنة 2012، وهو 9.70٪، في سياق يتماشى مع ارتفاع الأسعار عند الاستيراد. كما شهدت المؤشرات الإقليمية لأسعار الاستهلاك للجزائر الكبرى نفس الاتجاه التصاعدي، حيث وصلت نسبة التضخم إلى 9.27٪ مقابل 7.23٪ في سنة 2021.



Source : (banque d'Algerie, 2022)

بالنظر إلى تقسيم سلة الاستهلاك حسب فئات المنتجات، لاحظنا ارتفاعاً ملحوظاً في متوسط التضخم السنوي لفئات معينة، بما في ذلك المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية والتي بلغت نسب التضخم فيها على التوالي 13.39٪ و 11.6٪ و 11.14٪ في سنة 2022. ومع ذلك، فإن تطور الأسعار كان أقل بالنسبة لبعض فئات المنتجات مثل السكن والأعباء، والأثاث ولوازم التأثيث، والملابس والأحذية، والصحة والنظافة الجسدية والنقل، وذلك بنسب تضخم تتراوح بين 2.40٪ و 7.15٪. يجب التنويه إلى أن فئتي المنتجات "مواد متنوعة" و"مشروبات غير كحولية" ساهمتا بشكل كبير في الزيادة العامة في معدل التضخم، حيث بلغت مساهمتهما 80.19٪ من متوسط معدل التضخم، مع وزن تراكمي يصل إلى 51.73٪ في سلة المؤشر، وظلت المنتجات الغذائية تلعب دوراً بارزاً في زيادة التضخم الإجمالي، حيث ارتفعت نسبتها إلى 64.41٪ في سنة 2022، مقارنة بـ 60.82٪ في سنة 2021، يرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 13.38٪ في سنة 2022 مقابل 10.12٪ في العام السابق، كما شهدت أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة ارتفاعاً كبيراً بنسبة 12.94٪ في سنة 2022، وهو أعلى معدل منذ سنة 2012 (21.37٪)، وزادت أسعار المواد الغذائية الصناعية أيضاً بنسبة 13.82٪ في الفترة المذكورة، أما بالنسبة للسلع المصنعة، فقد ارتفعت أسعارها بنسبة 7.05٪، وساهمت بنسبة 29.48٪ في التضخم الكلي في سنة 2022، مقارنة بـ 34.34٪ في سنة 2021. وفيما يتعلق بالخدمات، التي تمثل 16.98٪ من سلة استهلاك الأسر، فقد ساهمت بنسبة 6.12٪ في التضخم الكلي في سنة 2022، مقارنة بـ 4.84٪ في سنة 2021، مما يعكس معدل نمو الأسعار بنسبة 3.40٪ في سنة 2022.

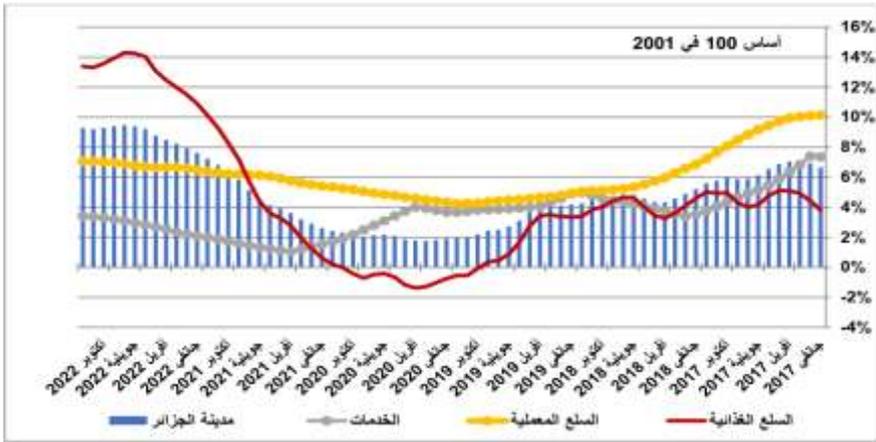
الشكل رقم 02 : المساهمة حسب الفئات في إجمالي التضخم (بالنقطة المئوية)



Source : (banque d'Algerie, 2022)

يوضح الشكل الموالي متوسط التضخم السنوي حسب فئات السلع.

الشكل رقم 03 : متوسط التضخم السنوي حسب فئات السلع



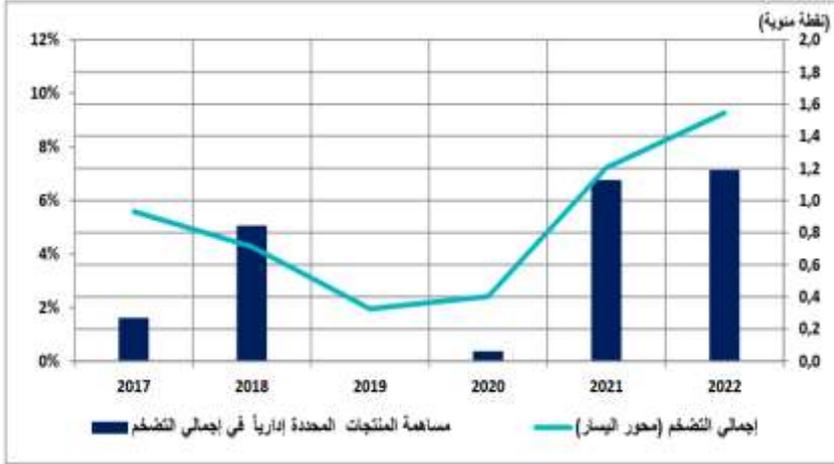
Source: (banque d'Algerie, 2022)

2.1.12. تضخم أسعار المنتجات المقننة إداريا: يشكل مؤشر أسعار المنتجات المقننة إدارياً أكثر من ربع المؤشر الكلي بنسبة تبلغ 26.13٪، يتألف هذا المؤشر من أربعة عشر منتجاً، بما في ذلك ستة منتجات غذائية وفي المتوسط السنوي، شهد تضخم أسعار المنتجات المحددة إدارياً زيادة بنسبة 6.07٪ في سنة 2022، مقارنة بنسبة 6.35٪ في سنة 2021. وترتبط هذه الزيادة بخمسة منتجات غذائية،

أثر تطبيق سياسة التيسير الكمي على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2017-2022

حيث ارتفعت أسعار الخبز بنسبة 19.25٪، وأسعار الزيوت النباتية بنسبة 14.19٪، وأسعار السكر بنسبة 10.83٪، وأسعار السميد بنسبة 8.68٪، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الدقيق بنسبة 7.77٪ في سنة 2022. وفي الوقت نفسه، ظلت أسعار المنتجات المحددة إدارياً غير الغذائية ثابتة، ويجدر بالذكر أن المسح الفعلي للأسعار الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاءات في نقاط البيع كشف عن زيادة في الأسعار من قبل التجار، على الرغم من عدم ارتفاع الأسعار رسمياً، والشكل رقم 04 والشكل رقم 05 يبينان مساهمة المنتجات المقننة إدارياً في التضخم. (بنك الجزائر، 2022، صفحة 35)

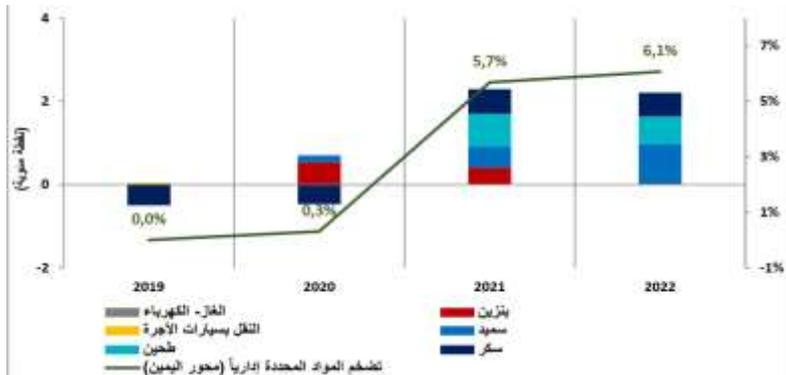
الشكل رقم 04: مساهمة المنتجات المقننة إدارياً في التضخم الكلي



Source : (banque d'Algerie, 2022)

يبين مساهمة بعض المنتجات المقننة إدارياً في تضخم المنتجات المقننة إدارياً

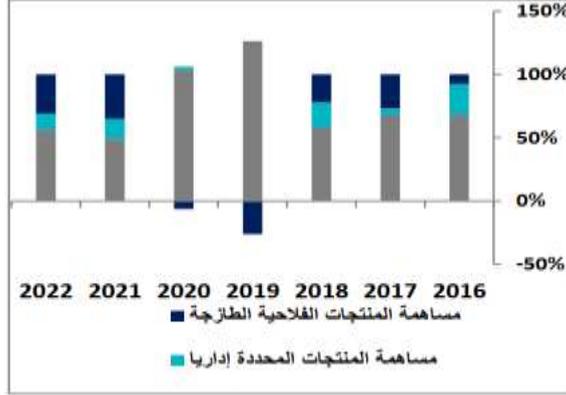
الشكل رقم 05: مساهمة بعض المنتجات المقننة إدارياً في تضخم المنتجات المقننة إدارياً



Source : (banque d'Algerie, 2022)

3.1.12. التضخم الأساسي: بلغت نسبة التضخم الأساسي، المقدر بمتوسط المؤشر الكلي السنوي باستثناء المنتجات الزراعية الطازجة، 8.21٪. وسُجلت نسبة التضخم المقدرة بمؤشر الأسعار للاستهلاك باستثناء المنتجات الزراعية الطازجة والمنتجات المحددة إدارياً عند 8.93٪. وقد تطور كلاهما بوتيرة أقل من متوسط التضخم الكلي المقدر بنسبة 9.27٪ خلال سنة 2022.

الشكل رقم 06 مساهمة التضخم الأساسي في التضخم الكلي



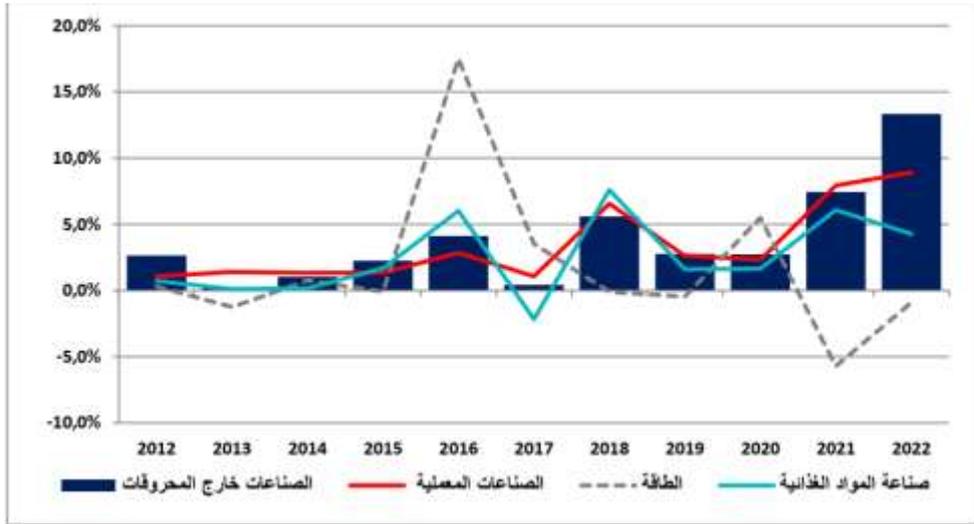
Source : (banque d'Algerie, 2022)

2.12. الأسعار عند الإنتاج الصناعي في القطاع العمومي: شهد متوسط التضخم السنوي للأسعار عند الإنتاج الصناعي في القطاع العمومي الوطني ارتفاعاً بنسبة 13.3٪ خلال سنة 2022، حيث وصل المؤشر (بأساس 100 سنة 1989) إلى 1785.1 نقطة، في الوقت نفسه، استقر مؤشر الصناعات المعملية عند 1648.9 نقطة، مما يشكل زيادة بنسبة 8.9٪. وتميز التطور السنوي حسب قطاعات النشاط بانزلاق ملحوظ في الأسعار عند الإنتاج في قطاع "المناجم والمحاجر" الذي شهد ارتفاعاً في معدل نموه من 11.8٪ إلى 95.9٪ في سنة واحدة. وفيما يخص "الصناعات الكيماوية"، ارتفع تضخم الأسعار بنسبة 18.6٪ في سنة 2022 مقارنة بنسبة 2.5٪ في سنة 2021.

بالمثل، سُجلت زيادات في الأسعار في قطاعات "الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية" و"الكهربائية والإلكترونية" بنسبة 13.6٪، وفي "الصناعات الجلدية والأحذية" بنسبة 2.8٪ وأظهرت الصناعات النسيجية تطوراً بمتوسط تضخم سنوي يُقدر بـ 8.4٪ في سنة 2022 مقابل 12٪ في سنة 2021، كما ارتفعت الأسعار عند الإنتاج في قطاع "الصناعات الغذائية" بنسبة 3.4٪ في سنة 2022 مقارنة بـ 6.1٪ في العام السابق.

أما قطاع "الخشب والفلين والورق"، فقد سجل ارتفاعاً في الأسعار بنسبة 7.4٪ في سنة 2022، بعد وتيرة نمو مستقرة قدرها 0.7٪ في سنة 2021، وشهد قطاع "مواد البناء" وقطاع "الصناعات المختلفة" نمواً معتدلاً في الأسعار بنسبة 1.2٪ و 0.4٪ على التوالي في سنة 2022، بينما سجل قطاع الطاقة انخفاضاً في الأسعار للسنة الثانية على التوالي بنسبة 0.9٪ في سنة 2022، مقارنة بنسبة 5.7٪ في العام السابق. (بنك الجزائر، 2022، الصفحات 37-38)

الشكل رقم 07 متوسط التضخم السنوي حسب فئات السلع



Source : (banque d'Algerie, 2022)

3.12. أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة

1.3.12. تطور الأسعار العالمية: شهد متوسط مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الذي يقيس تغير أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية الأكثر تداولاً مثل السكر والزيوت والحبوب ومنتجات الحليب واللحوم، نسبة 19، ووصل إلى 143.7 نقطة في سنة 2022 (أساس 100 في الفترة بين عامي 2014 و 2016)، مما يُمثل زيادة بنسبة 14.29٪ عن متوسط سنة 2021، ووصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في مارس عند 159.7 نقطة.

فيما يتعلق بالحبوب، بلغ الإنتاج العالمي 2,812.2 مليون طن في الموسم الزراعي 2022/2021، وسجل انخفاضاً بنسبة 1.27٪، بعد زيادة قدرها 2.32٪ في الموسم السابق. سجل سعر القمح الأرحطيني زيادة سنوية قدرها 42.13٪ في سنة 2022، ليصل متوسط السعر إلى 406.38 دولار أمريكي للطن الواحد، مقارنة بـ 285.92 دولار أمريكي في العام السابق.

أما فيما يتعلق بأسعار الزيوت النباتية، فقد ارتفعت بنسبة 13.91٪ مقارنة بعام 2021، وبلغ متوسط السعر السنوي 1,666.80 دولار أمريكي للطن الواحد. وزادت أسعار زيت عباد الشمس بنسبة 17.57٪، لتنتهي السنة عند 1,650.77 دولار أمريكي للطن الواحد.

أما فيما يتعلق بمنتجات الحليب ومشتقاته، فقد ارتفعت أسعارها بنسبة 19.52٪ في سنة 2022، حيث بلغ متوسط مؤشر الأسعار السنوي 142.5 نقطة، أساس 100 في الفترة بين عامي 2014 و2016. وبالنسبة لمسحوق الحليب، بلغ سعره 4,253.08 دولار أمريكي للطن الواحد في سنة 2022، بزيادة سنوية متوسطة قدرها 10.32٪.

فيما يخص سوق السكر، فقد انخفضت أسعاره بنسبة 1.85٪ في المتوسط السنوي، ليصل متوسط سعره إلى 407.84 دولار أمريكي للطن الواحد في سنة 2022، مقابل 415.52 دولار أمريكي في سنة 2021.

2.3.12. أسعار القيم الوحديّة للمواد المستوردة: وصل المؤشر الوطني للقيم الوحديّة عند الاستيراد، الذي يُستخدم لقياس التغيرات الشهرية في أسعار المواد المستوردة وفقاً للتصنيف الموحد للتجارة الدولية (CTCI)، إلى 194.5 نقطة في سنة 2022 (أساس 100 في سنة 2011)، مما يُمثل زيادة بنسبة 17.2٪ مقارنة بعام 2021. وبالتفصيل، سجل المؤشر الوطني للقيم الوحديّة للمواد الغذائية والحيوانات الحية المستوردة معدل تضخم بنسبة 34.8٪ في سنة 2022، مقارنة بـ 25.6٪ في سنة 2021، حيث ساهم بنسبة 18.1٪ في التطور الكلي للمؤشر الوطني للقيم الوحديّة.

ارتفعت أسعار الاستيراد بشكل حاد في المواد الحيوانية والنباتية في سنة 2022، حيث وصلت إلى معدل 37.09٪، مما ساهم بنسبة 20.9٪ في النمو الإجمالي للمؤشر الوطني للقيم الوحديّة في ذلك العام. أما بالنسبة للوقود المعدني، فقد سجل تطور في أسعار الواردات بمعدل تضخم قدره 26.2٪ في العام المشار إليه، مقارنة بزيادة بنسبة 83.8٪ في سنة 2021، وبذلك ساهم بنسبة 12.63٪ في التطور الإجمالي للمؤشر الوطني للقيم الوحديّة في سنة 2022. (بنك الجزائر، 2022، صفحة 40)

3.3.12. أسعار المنتجات ذات محتوى مستورد كبير: وصل مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للمنتجات ذات محتوى مستورد كبير في المتوسط إلى 234 نقطة في سنة 2022، مع اعتماد قاعدة 100 في سنة 2001. وشهد متوسط المؤشر السنوي ارتفاعاً بنسبة 8.99 نقطة مئوية في السنة الواحدة، وبلغ معدله 15.55٪ في سنة 2022. وقد ساهمت المنتجات ذات المحتوى المستورد الكبير

والتي تشكل نسبة 23.07٪ من الوزن النسبي في ارتفاع متوسط المؤشر السنوي لأسعار الاستهلاك بنسبة 34.78٪ مقارنة بـ 17.4٪ في سنة 2021.

الشكل رقم 08 مساهمة المنتجات ذات محتوى مستورد كبير في إجمالي التضخم



Source : (banque d'Algerie, 2022)

4.12. تطور الكتلة النقدية

تمت عودة السياسة النقدية إلى وضعها الطبيعي في أكتوبر 2022 من خلال إطلاق نظام ثنائي مستهدف للسيولة بقيمة 300 مليار دينار. تهدف هذه الخطوة إلى استيعاب السيولة الفائضة التي قد تؤدي إلى تضخم زائد، مع الحفاظ على استقرار النظام المصرفي وتوفير تمويل للاقتصاد الوطني دون زيادة تكاليف التمويل أو التنافسية الضارة. يأتي هذا الإجراء كتكملة لتعديل سعر صرف الدينار الجزائري الذي جرى بين نهاية يوليو ونهاية سبتمبر 2022، حيث ارتفع بنسبة 4.1٪ مقابل الدولار الأمريكي و7٪ مقابل اليورو، مما يعكس تحسن المؤشرات الأساسية للاقتصاد الوطني. وقد ساهم هذا التحرك على المدى القصير في تقليل نسبة التضخم المستورد الذي كان يشكل أكثر من 70٪ من التضخم الإجمالي في سنة 2021 و61.7٪ في سنة 2022.

1.4.12. تطور الوضع النقدي: سجلت الكتلة النقدية بمفهوم M2 نموًا بنسبة 14.47٪ في سنة 2022، حيث ارتفعت من 20,053.52 مليار دينار في نهاية سنة 2021 إلى 22,955.35 مليار دينار في نهاية سنة 2022. يُعزى هذا النمو بشكل أساسي إلى زيادة المجموع النقدي M1، الذي ارتفع بنسبة 13.10٪ في سنة 2022، مقارنة بمعدل نمو بلغ 14.19٪ في سنة 2021. وبذلك، ارتفعت M1 من 13,590.31 مليار دينار في نهاية سنة 2021 إلى 15,370.42 مليار دينار في نهاية سنة 2022. وبالمثل، سجلت أشباه النقود نموًا بنسبة 17.36٪ في نهاية سنة 2022، حيث بلغت

7,584.93 مليار دينار مقارنة بـ 6,463.20 مليار دينار في نهاية سنة 2021. باستثناء ودائع الشركة الوطنية للمحروقات، ارتفع عرض الكتلة النقدية M2 بنسبة 10.98٪ في سنة 2022 مقارنة بـ 9.29٪ في سنة 2021، حيث ارتفع من 19,007.03 مليار دينار في سنة 2021 إلى 21,094.33 مليار دينار في سنة 2022.

تعود الزيادة في M1 أساسًا إلى زيادة الودائع القابلة للصرف، حيث ارتفعت من 5,278.21 مليار دينار في نهاية سنة 2021 إلى 6,273.92 مليار دينار في نهاية سنة 2022، مسجلة معدل نمو بلغ 18.86٪ في سنة 2022 مقابل 25.37٪ في سنة 2021. بالتالي، يُعتبر النمو الكبير في الودائع القابلة للصرف العامل الرئيسي الذي دفع M2 نحو الارتفاع بمساهمة تصل إلى حوالي 34.31٪ في سنة 2022 مقارنة بمساهمة بلغت 44.62٪ في سنة 2021. تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع الودائع القابلة للصرف يرجع إلى زيادة ودائع الشركة الوطنية للمحروقات بعد ارتفاع أسعار النفط والغاز.

على الجانب الآخر، سجلت ودائع الحسابات الجارية البريدية CCP نموًا إيجابيًا، حيث ارتفعت بنسبة 12.21٪ في سنة 2022 مقارنة بانخفاض بلغ -0.99٪ في سنة 2021، حيث ارتفعت من 1,201.17 مليار دينار في سنة 2021 إلى 1,347.85 مليار دينار في سنة 2022.

شهد التداول النقدي خارج البنك ارتفاعًا، حيث ارتفع بمعدل نمو بلغ 10.14٪ في سنة 2022 مقابل 9.35٪ في سنة 2021، وبذلك ارتفع من 6,712.15 مليار دينار في سنة 2021 إلى 7,392.80 مليار دينار في سنة 2022. ومع ذلك، بقيت حصته في M2 هامة جدًا في سنة 2022 بنسبة 32٪ مقابل 33٪ في سنة 2021.

تشكل هذه الحصة العالية في M2 تحديًا لتنفيذ الشمول المالي، ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أنه منذ بداية الجائحة، ارتفع التداول النقدي في العديد من البلدان، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى سلوك المتعاملين الاقتصاديين الذين يفضلون الاحتفاظ بالسيولة لأغراض احترازية أو كمخزن للقيمة في أوقات الشدة والأزمات.



Source : (banque d'Algerie, 2022)

يوضح الجدول الموالي تطور نسبة التضخم في الجزائر.

الجدول رقم (01): تطور نسبة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2022

السنة	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
نسبة التضخم %	9.27	6.62	2.41	1.95	4.27	5.59	6.4	4.78	2.92	3.26

المصدر: (بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2013-2022)

13. الخاتمة:

لقد شهدت نسبة التضخم خلال الفترة الممتدة بين 2017 و 2022 انخفاضا إلى غاية سنة 2019 ثم ارتفعت تدريجيا لتصل الذروة في سنة 2022 بنسبة 9.27 درجة مئوية، بمقارنة هذه التغيرات مع تأثير محددات التضخم نلاحظ تطابقا في تأثير مسببات مؤشر التغير في أسعار المنتجات المستوردة مع التضخم الكلي وكذلك نفس الشيء بالنسبة للمواد المقننة إداريا؛ فهي تقع تحت نفس الملاحظة، أما بالمقارنة مع حجم الكتلة النقدية أو تطورها خلال المرحلة 2017 إلى غاية 2022 نلاحظ أن الكتلة النقدية في ازدياد ولكن ليس متناسبا مع تغيرات التضخم وهذا ما يدفعنا للقول بأن التضخم في المرحلة الممتدة من 2017 إلى 2022 في الجزائر هو عبارة عن تضخم مستورد، حدث نتيجة تأثير مؤشر تغيرات أسعار المواد المستوردة.

Bibliographie

Bank of Algeria. (2015). *Annual Repport*.

banque d'Algerie. (2022). *Rapport Annuel*.

- الجنابي, هـ. (2014). *التقود والمصارف والنظرية النقدية*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- بديار, أ. (2020). دراسة تحليلية لفعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية في إدارة الأزمات المالية تجربة الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو). م. س. السهوب (Éd.), *مجلة البديل الاقتصادي*, 7(1), pp. 102-119.
- بنك الجزائر. (2022). *التقرير السنوي*.
- بنك الجزائر، التقارير السنوية. (2013-2022).
- سنوسي, ع & بن البار, م. (2015). العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1980-2013 دراسة قياسية. *مجلة المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية*, 7(7).
- شويش, ع. ا & عبد الباري أحمد, ب. (2014). التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية*, 4(3),
- صاري, ع. (2016). البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية. *مجلة الاقتصاد والمالية*, 9(1), p. 9.
- عبد المطلب, ع. ا. (2013). *السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي*. مصر: الدار الجامعية.
- غازي حسين عناية. (2006). *التضخم المالي*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- قدي, ع. ا. (2004). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. ديوان المطبوعات الجامعية.
- مطاوي, ع. ا & راشد, ف. (2016). سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات : تجرية كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. *مجلة رؤى اقتصادية*, 11(11).
- مفتاح, ص. (2005). *التقود والسياسة النقدية، المفهوم الأهداف والأدوات*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- ملاك, و. (2000). *التقود والسياسات النقدية الداخلية- قضايا نقدية ومالية*. بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر.